جدوى عقد اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

ورقة العمل رقم ٢١٧

إبريل ٢٠٢١

هذه الورقة البحثية هي إحدى الدراسات التي يعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية في إطار اهتمام المركز بالاتفاقيات التجارية بين مصر والدول المختلفة، وهي من إعداد الأستاذ سيد أبو القمصان.

© ٢٠٢١ المركز المصري للدراسات الاقتصادية. جميع الحقوق محفوظة.

الأفكار التي اشتملت عليها هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر المؤلف فقط، ولا تعبر عن رأي/ وجهة نظر المركز المصري للدراسات الاقتصادية أو مجلس إدارته.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الملخص

رغم أن التوجه السياسي والاقتصادي المصري قد استقر رأيه على أهمية عقد اتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن موقف الجانب الأمريكي ينتابه الغموض رغم التحسن الملحوظ في العلاقات السياسية بين البلدين. في هذا الإطار، تتناول هذه الورقة بالتحليل الجهود المبذولة لتحسين منظومة التجارة الخارجية وإزالة القيود التي تعترضها، والمنهجية التي انتهجتها سياسة التجارة الخارجية نحو الانفتاح على العالم وتوسيع الأسواق أمام الصادرات المصرية باعتبارها الطريق الأمثل لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة والتي لا يمكن الوصول إليها إلا بالتوسع في الأسواق المستقبلة للمنتجات المصرية.

Abstract

Although Egypt recognizes the importance of concluding a free trade agreement with the United States, the American side remains vague despite the remarkable improvement in the political relations between the two countries. This paper analyzes efforts made to improve the foreign trade system and remove the restrictions it faces. It also discusses the foreign trade policy directed towards opening up to the world and expanding Egypt's export markets, being the best way to achieve the targeted economic growth rates that can only be reached by expanding export markets for Egyptian products.

مقدمة

التجارة حرب، وفي الحرب هناك منتصرون ومنهزمون أو أقوياء وضعفاء، وفي أغلب الأحيان يفرض الأقوياء شروطهم التي غالبا ما تكون مضرة بمصالح الطرف أو الأطراف الضعيفة، وهذا هو حال اتفاقيات التبادل الحر التي يفرضها الأقوياء في الشمال على دول الجنوب الضعيفة.

وقد أصبحت اليوم التجارة الخارجية تمثل العصب المركزي لاقتصاديات دول العالم نظرا لما تساهمه في تحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي.

قبل أن تطلق الرصاصة الأخيرة في الحرب العالمية الثانية، كان قد تأكد انتصار دول الحلفاء على دول المحور، لذلك بدأت الدول المنتصرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل خريطة العالم وفقا لمصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية وغير ذلك. وفي ظل هذا السباق نشأت الأمم المتحدة، والتي بدأت العمل عام ١٩٤٥، وأنشئ كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد تضمن الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الجهة المختصة بالعمل الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدأت في إطاره أو حوله مجهودات الأمم المتحدة لتنظيم التبادل التجاري بين الدول. وبدأت أعمال المجلس في عام ١٩٤٦، حيث بدأ الإعداد للمؤتمر الدولي للتجارة وتشكيل لجنة تحضيرية لذلك، وتم عقد عدة اجتماعات كان أهمها اجتماع هافانا عام ١٩٤٧.

وتم إعداد ميثاق هافانا لتنظيم التجارة العالمية والذي نص على إنشاء منظمة جديدة هي "منظمة التجارة الدولية". ولكن تأخر إنشاء المنظمة بسبب ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من أنها لم تعرض مشروع الميثاق على الكونجرس الأمريكي؛ وذلك لاعتراض اتحادات المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الاستيراد. وعندما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية "منظمة التجارة الدولية"، دعا بعض الدول للتفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات وذلك بهدف توسيع التجارة الدولية، وتم عقد اجتماع لهذه الدول في جنيف عام ١٩٤٧.

ومن الملاحظ أن هذه الاجتماعات جرت بشكل غير طبيعي في بدايتها لأن التفاوض كان يتم بين كل دولتين على انفراد وحول سلعة معينة، ثم جُمعت هذه الاتفاقات في اتفاق متعدد الأطراف أطلق عليه "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT). لا شك أن اتفاقية الـGATT أُنشئت كمنظمة من حيث الواقع الفعلي، وكانت بديلا عن المنظمة التي رعتها الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكانت نتيجة ذلك أن "منظمة التجارة الدولية" طواها النسيان.

وبعد أن أنشأت الأمم المتحددة الجات "GATT"، قامت بعقد عدة جولات عرفت باسم جولات الجاتGATT على النحو التالي:

- عام ١٩٤٧: وقعت ٢٣ دولة على اتفاقية الـGATT
- عام ١٩٤٨: الجولة الأولى (جولة هافانا-كوبا).

- عام ١٩٤٩: الجولة الثانية (جولة أنسي-فرنسا)، تم إلغاء ٥٠٠٠ تعريفة جمركية وقبول ١٥ دولة جديدة.
- عام ١٩٥٠-١٩٥١: الجولة الثالثة (جولة توركان – إنجلترا)، تم الاتفاق على تخفيض ٨٦٠٠ بند تعريفة جمركية تتناقص، وانضمام ٤ دول جديدة.
- عام ١٩٥٦: الجولة الرابعة (جولة جنيف-سويسرا)، تم إلغاء تعريفات بقيمة ٣ تريليون دولار.
- عام ١٩٦٠-١٩٦٢: الجولة الخامسة (جولة ديلون-الولايات المتحدة)، وتم فيها إلغاء ٤٠٠٠ تعريفة جمركية.
- عام ١٩٦٤-١٩٦٧: الجولة السادسة (جولة كيندي)، تم تخفيض العديد من التعريفات الصناعية إلى النصف من قبل ٥٠ دولة وتم الاتفاق على نظام خاص بالإغراق بشكل منفصل.
- عام ١٩٧٣-١٩٧٩: الجولة السابعة (جولة طوكيو) بين ٩٩ دولة، حيث شهدت أول مناقشات جادة حول التجارة بدون قيود، وتم تقليص معدل التعريفة عن البضائع المصنعة.
- عام ١٩٨٦-١٩٩٣: الجولة الثامنة (جولة أوروجواي) وسنناقشها لاحقا.

١. جولة أوروجواي وآثارها على التجارة الدولية

كان من المفترض أن تبدأ جولة أوروجواي عام ١٩٨٢ ولكنها تأخرت ٤ سنوات نظرا للظروف الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي منذ عقد السبعينيات والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينيات، وكان من بين تلك الظروف إنهيار نظام بريتون وودز (Bretton woods) لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار العالمية، وصاحب ذلك ارتفاع شديد في أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية، وخصوصا الدولار والين الياباني والمارك الألماني وارتفاع كبير في أسعار الفائدة الدولية، ثم انفجرت مشكلة المديونية عام ١٩٨٢ (عندما تعثرت المكسيك عن سداد ديونها) وانتشار موجة الركود التضخمي (stagflation).

أدت هذه المشاكل الاقتصادية العالمية إلى ارتفاع أصوات المنادين بالحماية التجارية وخصوصا في البلدان المتقدمة، لأن البيئة كانت غير صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية، وانعكس ذلك في انتشار موجة من الحماية الجمركية في البلدان الصناعية، خاصة في الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. وأصبحت هذه الموجة معروفة في الثمانينيات بما يسمى (الحمائية الجديدة)، والتي تسير في خط معاكس تماما لحركة التحرير التي عرفها العالم خلال العقود الثلاثة السابقة على عقد الثمانينيات، وكانت من أهم العوامل التي ساعدت على تآكل النظام التجاري العالمي وتراجع حرية التجارة. هذا بالإضافة إلى ما طرأ من تغيير على الأهمية الاقتصادية النسبية لليابان وبلدان شرق آسيا في علاقاتها مع البلدان الصناعية الأخرى وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تفوق الصناعة اليابانية في كل أسواق العالم بما في ذلك السوق الأمريكية، ولم يكن الأمر أحسن حالا في علاقة الولايات المتحدة ببلدان النمور الأربعة (كوريا الجنوبية– هونج كونج – تايوان – سنغافورة).

ونبتت الحمائية الجديدة في بعض البلدان الصناعية ضد صادرات اليابان وبلدان شرق آسيا وبعض البلدان النامية، فبدلا من اللجوء للقيود الجمركية وغير الجمركية التي تعتبر منافية للـGATT والتي قد تؤدى إلى فتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات الدخول في حرب تجارية ليس فقط مع اليابان وبلدان شرق آسيا، ولكن أيضا مع بلدان المجموعة الأوروبية، لجأت الولايات المتحدة إلى حماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من القيود تحت مسمى القيود الرمادية وهي على ثلاثة أنواع:

- **النوع الأول:** التقييد الاختياري للصادرات وذلك بالاتفاق مع اليابان على أن تلتزم بألا تزيد صادراتها إلى السوق الأمريكية عن حجم أو عدد محدود من الوحدات. وتم تطبيق ذلك بصفة خاصة على السيارات وأجهزة الراديو والتليفزيون والأجهزة الغير إلكترونية، وسارت بعض بلدان السوق الأوروبية على نفس الطريق.
- **النوع الثاني:** التوسع الاختياري في وارداتها من الولايات المتحدة مثل الأرز واللحوم وحبوب الصويا وبعض وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- **النوع الثالث:** ترتيبات التسويق المنظم، حيث لجأت إلى الإجراءات الوقائية في إطار الـ GATT.

ورغم نجاح الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية إلى حد كبير في احتواء المنافسة من اليابان وبلاد شرق آسيا عن طريق الإجراءات الرمادية، إلا أن هذه الإجراءات لم تزد عن كونها حلا مؤقتا لمشكلات التجارة الدولية، ومهما حاولت الولايات المتحدة وغيرها إضفاء المشروعية على الحمائية الجديدة، فإن مخالفتها لروح و نصوص الـ GATT لم تعد خافية، حيث تناقض مبدئي حرية التجارة وعدم التمييز، وقد بات واضحا أن مثل هذه السياسة لا بد أن تؤدى إلى حرب تجارية؛ حيث تنتشر النزعة الحمائية في كل بلدان العالم مما يهدد النظام التجاري الدولي.

من هنا بدأ التفكير في جولة جديده تبعث الحياة من جديد في النظام التجاري الدولي وتعكس التغيرات العميقة التي طرأت على الاقتصاد العالمي.

تم اعتماد إعلان" Punta del Este" بأوروجواي في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٨٦، وهو برنامج يتكون من عدة أجزاء، حيث يشتمل على مبادئ عامة وتجميد (او ربط الفئات الجمركية) وتخفيض الرسوم الجمركية وتجارة السلع والخدمات، وقد واكب هذه الجولة انهيار الإتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية مما أدى إلى خلق واقع جديد في المناخ السياسي وانعكاس ذلك على المناخ الاقتصادي، وما ترتب على ذلك من زيادة الجهود المبذولة بإنهاء الجولة بما تضمنته من التزامات واتفاقيات جديدة. وتمثل هذه الجولة حقبة جديدة في نظام التجارة الدولية، وقد شهدت مشاركة فعالة من كافة الدول المشاركة. وانتهت المفاوضات في ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ وأُعتمدت نتائجها رسميا من جانب الدول المشاركة في الجولة في مدينة مراكش بالمغرب في ١٥ إبريل عام ١٩٩٤، كما دخلت منظمة التجارة العالمية (WTO) حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٩٥، وبحلول هذا التاريخ كان هناك نحو مائة طرف متعاقد في الـGATT قد أتموا عملية التصديق على الاتفاقية التي غطت كل جوانب الحياة الاقتصادية تقريبا، فأصبح تعريف التجارة يشمل كل تبادل أو انتقال عبر الحدود بما في ذلك الاختراع، والعلامات التجارية وحقوق الملكية

الفكرية والخدمات المالية والمصرفية والقانونية والمحاسبية والتأمين بقدر ما يشمل السلع والمنتجات. ونستعرض فيما يلي أهم الموضوعات التي تمت مناقشتها في جولة أوروجواي والنتائج التي تم التوصل إليها خلالها.

أولا: النفاذ إلى الأسواق

تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من خلال التفاوض بشأن بعض السلع وإلغاء أو تقليل القيود الجمركية وغير الجمركية إعمالا لمبدأ تحرير التجارة من العوائق الجمركية بحيث تصل فرص الوصول إلى الأسواق الدولية بنسبة ٨٥% من حجم التجارة الدولية بحلول يناير عام ١٩٩٩.

وقد أسفرت الجولة في هذا المجال عن جداول تنازلات جمركية تلتزم كافة الدول بتطبيقها مع معاملة خاصه للبلدان النامية، والتزمت البلدان الصناعية الكبرى بنسبة تخفيضات جمركية على واردتها من السلع الصناعية ما بين ٢٠% إلى ٦٢% على أن يتم تنفيذ التخفيضات على مدى ٤ سنوات بالنسبة للبلدان المتقدمة و١٠ سنوات بالنسبة لأغلبية البلدان النامية، أما فيما يختص بالبلدان الأقل نموا (LDC) فليس هناك ما يلزمها بتخفيض الجمارك.

١- تناولت اتفاقية تحرير تجارة السلع الزراعية في مجال الزراعة الآتي:

- إحلال التعريفة الجمركية محل كافة القيود غير الجمركية.
- تخفيض قيمة وكمية الدعم المباشر للصادرات الزراعية بنسبة ٢٤% للقيمة و١٤% للكمية على مدى ١٠ سنوات.
- فتح الأسواق أمام الواردات التي كانت خاضعه للقيود غير الجمركية بما لا يقل عن ٣% تزداد إلى ٥% عام ٢٠٠٠.
- تخفيض متوسط قيمة الدعم الداخلي للإنتاج بنسبة ١٣,٣% على مدى ١٠ سنوات.
- منح معاملة تفضيلية للدول النامية من حيث نسب تخفيض أقل والتطبيق الزمنى لفتره أطول، وباحتمال زيادة الأسعار تقديم التعويض في صورة معونات غذائية ومشتريات ميسرة وقروض.

٢- مجال المنسوجات:

إلغاء تدريجي للقيود على الملابس والمنسوجات، وبصورة خاصه إلغاء التدابير غير الجمركية (ومنها اتفاق المنسوجات متعدد الأطراف) خلال ١٠ سنوات.

ثانيا: الاتفاقيات المؤسسية (القواعد RULES)

نظرا للتغيرات الهائلة التي شهدتها التجارة الدولية والمشاكل التي تعرضت لها فقد أصبح من الضروري تعديل بعض القواعد لتتناسب مع وضع التجارة العالمية والظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية، حيث تم تجديد القواعد المتعلقة بكل من (الإغراق، الوقاية، الدعم، قواعد المنشأ، الفحص قبل الشحن، العوائق الفنية للتجارة، المعايير الصحية، التقييم الجمركي، رخص الاستيراد ومواد الـGATT).

ثالثا: الموضوعات الجديدة

١- اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة: ينص هذا الاتفاق على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التي تقضى بالمساواة بين المشروعات المحلية والاستثمارات الأجنبية ومنع القيود الكمية مع القضاء على التشوهات التي تؤثر على الاستثمار.

٢- حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة: لأول مرة يتم وضع حد أدني من المعايير لبراءات الاختراع ولحفظ حقوق الإبداع والتأليف.

٣- التجارة في الخدمات: وهو أول اتفاق دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات.

٤- إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO): من أجل دعم البنية المؤسسية، حيث إن تأسيس هذه المنظمة يمكن النظام التجاري متعدد الأطراف من العمل بموجب تعهد واحد، (بمعنى أن كل النصوص وما يدخل عليها من تعديلات تخضع لموافقة جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية). كما أن دمج كافة الإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات والمشمولة بالاتفاقيات الفردية (السلع-الخدمات-الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية) في نظام واحد يعمل تحت إشراف جهاز تسوية المنازعات سوف يقلل من اللجوء إلى الخيار بين مختلف الإجراءات لتسوية المنازعات، وقد كُلفت منظمة التجارة العالمية بخمس مهام محدده وهي:

١) تسهيل تنفيذ النتائج المتحققة في جولة الأوروجواي.

٢) تقديم أسلوب للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وإطار لتنفيذ نتائجها.

٣) إدارة آلية تسوية المنازعات.

٤) إدارة آلية استعراض السياسات التجارية (TBR).

٥) التعاون مع مجموعة وكالات صندوق النقد والبنك الدوليين.

برغم ما تحقق من نتائج فعالة في هذه الجولة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستهدف مزيدا من تحرير التجارة خاصة في مجال تخفيض الرسوم الجمركية او إلغائها، وكان التعليق على نتائج الجولة في هذا المجال أنه ما لم يتم تحقيقه من تخفيض في الرسوم الجمركية أو إلغائها في هذه الجولة سيتم تحقيقه من خلال التوسع في اتفاقيات التجارة الحرة سواء متعددة الأطراف أو الثنائية.

١ - اتفاقيات التجارة الحرة التي تم توقيعها بعد جولة أوروجواي

على إثر دخول اتفاقيات جولة الأوروجواي حيز التنفيذ وعدم تحقيق مطالب بعض الدول الرأسمالية بإلغاء الحواجز الجمركية أو تخفيضها بصورة أوسع وتعمق العولمة اللبرالية التي تعنى اندماج كافة بلدان العالم في الاقتصاد العالمي وتوسيع حجم أسواقها من خلال التسارع في عقد اتفاقيات التجارة الحرة بحيث انتشرت هذه الاتفاقيات بشكل غير مسبوق ودون مقاومات من المنتجين، خاصة وأن منظمه التجارة العالمية لم تعد تسمح لكبار الرأسماليين بتنفيذ

مشروعاتهم التجارية بالسرعة المطلوبة فضلا عن المعارضة التي باتت تتعرض لها المنظمة، حيث لم تسلم اجتماعاتها من النقد عبر تنظيم التظاهر والاحتجاج أثناء عقد هذه الاجتماعات.

وبلغ عدد اتفاقيات التجارة الحرة سواء الثنائية أو متعددة الأطراف حتى أحدث بيان، ٣٠٦ اتفاقية منها ٢٦ اتفاقية قبل جولة أوروجواي و٢٨٠ اتفاقية بعد جولة اوروجواي.

وبالنسبة للاتفاقيات التي عقدتها الولايات المتحدة فقد بلغت ١٤ اتفاقية منها اتفاقية واحدة قبل أوروجواي مع إسرائيل وباقي الاتفاقيات مع كل من (المكسيك، كندا، بنما، كولومبيا، بيرو، عمان، البحرين، جمهورية الدومنيكان ووسط أمريكا، المغرب، استراليا، سنغافورة، شيلي، الأردن، كوريا الجنوبية).

ويوضح الجدول التالي الاتفاقيات التي وقعتها الولايات المتحدة قبل وبعد جولة أوروجواي وفقا للمناطق الجغرافية، حيث وقعت الدول الآسيوية نحو ١٥٢ اتفاقية بعد جولة أوروجواي مما يجعلها المستفيد الأكبر من الاتفاقيات. ووقع الوطن العربي نحو ٣٥ اتفاقية فقط ما يعادل ١١,٥% من إجمالي الاتفاقيات، بينما وقعت دول الشرق الأوسط ما يقرب من ٥٣ اتفاقية من ٣٠٦ اتفاقية أي ما يعادل ١٧,٣% من إجمالي الاتفاقيات.

تعد الصين، سنغافورة، الهند، كوريا واليابان أكثر الدول التي وقعت اتفاقيات بعد جولة أوروجواي في آسيا وشيلي في أمريكا الجنوبية بينما وقعت الولايات المتحدة الامريكية نحو ١٤ اتفاقية فقط.

الجدول ١: تصنيف الاتفاقيات الموقعة من الولايات المتحدة وفقا للمناطق الجغرافية

م	الدول	الاتفاقية قبل جولة أوروجواي	الاتفاقية بعد جولة أوروجواي	الإجمالي	إجمالي الحصة (%)
1	الدول الآسيوية	٩	١٥٢	١٦١	٥٣
2	الدول الأوربية	٩	٩١	١٠٠	٣٣
3	دول أمريكا الجنوبية	٥	٥٨	٦٣	٢٠,٥
4	دول أمريكا الشمالية	٥	٤٦	٥١	١٧
5	الدول الإفريقية	٣	٣٥	٣٨	١٢,٥
٦	أمريكا الوسطى	٣	٣٤	٣٧	١٢
٧	استراليا	٣	١٢	١٥	٥

المصدر: Trade map.

٢ - *هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية*

بلغ حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ٤,٢ تريليون دولار عام ٢٠١٩؛ حيث بلغت صادراتها ١,٦ تريليون دولار بينما بلغت وارداتها ٢,٦ تريليون دولار كما يتضح من الشكل ١ التالي، وارتفع كل من الصادرات والواردات عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٠ بنحو ٢٩% و٣٠% على التوالي.

الشكل ١: تطور صادرات ووارادات الولايات المتحدة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

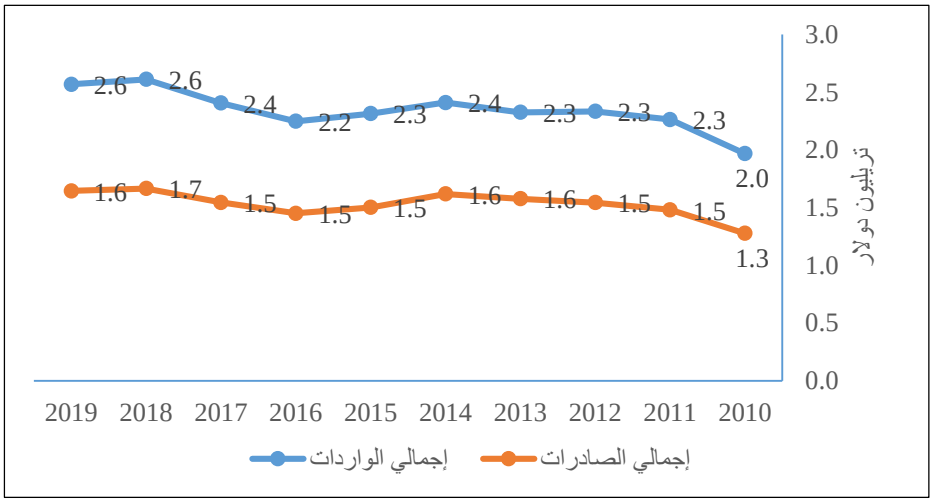

المصدر: Trade map.

يتضح مما سبق انخفاض صادرات ووارادات الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٠ إلى أدنى مستوى مقارنة بالأعوام اللاحقة. أما عن أهم صادراتها من السلع الصناعية غير البترولية، فتتركز في الأجهزة والآلات كالمفاعلات النووية والمراجل والأجهزة الكهربائية بالإضافة إلى منتجات الصيدلة، وتشكل ٥٢% من إجمالي صادراتها (الجدول ٢).

الجدول ٢: أهم الصادرات الصناعية الأمريكية للسنوات ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، بالألف دولار

الكود السلعي	السلعة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
'84	Machinery, mechanical appliances, nuclear reactors, boilers; parts thereof	202,050,364.0	213,377,248.0	205,879,700.0
'85	Electrical machinery and equipment and parts thereof; sound recorders and reproducers, television ...	174,308,725.0	176,302,383.0	173,185,141.0
'88	Aircraft, spacecraft, and parts thereof	131,120,940.0	139,438,541.0	136,043,357.0
'87	Vehicles other than railway or tramway rolling stock, and parts and accessories thereof	130,394,073.0	130,730,673.0	133,040,764.0
'90	Optical, photographic, cinematographic, measuring, checking, precision, medical or surgical ...	83,645,283.0	89,646,001.0	90,782,755.0
'39	Plastics and articles thereof	61,937,428.0	66,556,823.0	64,904,031.0
'30	Pharmaceutical products	44,934,808.0	48,345,553.0	53,561,670.0

المصدر: Trade map.

أما عن أهم الواردات الصناعية الأمريكية غير البترولية، فتتركز في عدد من السلع كالآلات والأجهزة الإليكترونية ومنتجات الصيدلة والأثاث ومنتجات البلاستيك، وتشكل ٥٤% من إجمالي صادراتها (الجدول ٣).

الجدول ٣: أهم الواردات الصناعية الأمريكية للسنوات ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، بالألف دولار

الكود السلعي	السلعة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
'84	Machinery, mechanical appliances, nuclear reactors, boilers; parts thereof	348,601,309	385,903,156	379,040,916
'85	Electrical machinery and equipment and parts thereof; sound recorders and reproducers, television ...	355,997,429	366,942,844	352,305,359
'87	Vehicles other than railway or tramway rolling stock, and parts and accessories thereof	294,283,172	306,526,967	310,085,731
'30	Pharmaceutical products	96,879,111	115,634,522	128,237,981
'90	Optical, photographic, cinematographic, measuring, checking, precision, medical or surgical ...	86,045,384	93,394,668	96,852,214
'94	Furniture; bedding, mattresses, mattress supports, cushions and similar stuffed furnishings; ...	66,961,240	72,058,613	67,172,665
'39	Plastics and articles thereof	54,722,640	61,847,821	60,576,462

المصدر: Trade map.

٣- *التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية مع الولايات المتحدة عام ٢٠١٩*

٣-١ *واردات الولايات المتحدة الأمريكية*

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لأهم الدول المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية وفقا لأهميتها النسبية؛ حيث تعد الصين المصدر الأول والأهم لواردات الولايات المتحدة الأمريكية تليها المكسيك في المرتبة الثانية، بينما جاءت مصر في المرتبة الـ ٥٩، حيث بلغت الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٩ نحو ٣,٣ مليار دولار وتمثل نحو ٠,١% فقط من الواردات الأمريكية لنفس العام.

الجدول ٤: أهم الدول المصدرة للولايات المتحدة الامريكية لأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، بالألف دولار

م	الدولة	2017	2018	2019	% من إجمالي الواردات لعام ٢٠١٩
1	الصين	525,801,231.0	563,234,622.0	472,473,187.0	18.3
2	المكسيك	315,742,021.0	349,204,419.0	361,332,089.0	14
3	كندا	306,234,188.0	326,203,901.0	327,148,117.0	12.7
4	اليابان	139,733,073.0	145,902,282.0	146,975,707.0	5.7
5	ألمانيا	119,975,937.0	128,355,334.0	129,866,306.0	5
6	كوريا	73,422,999.0	76,207,522.0	79,975,187.0	3.1
7	ڤتنام	48,421,110.0	51,277,516.0	69,385,267.0	2.7
8	المملكة المتحدة	54,297,162.0	61,852,604.0	64,247,561.0	2.5
9	إيرلندا	49,089,452.0	57,679,282.0	61,989,368.0	2.4
10	الهند	50,519,512.0	65,443,959.0	59,971,192.0	2.3
11	إيطاليا	51,330,161.0	54,270,041.0	58,757,200.0	2.28
12	فرنسا	50,057,105.0	53,624,223.0	58,493,057.0	2.27
13	تايبي الصينية	43,908,911.0	47,261,413.0	55,958,779.0	2.1
14	سويسرا	36,553,335.0	41,698,432.0	45,425,574.0	1.7
59	مصر	1,719,000.0	2,582,499.0	3,298,460.0	0.12

المصدر: Trade map.

٣-٢ *صادرات الولايات المتحدة الأمريكية*

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية إلي دول العالم وفقا لأهميتها النسبية في التجارة الأمريكية، وسنتعرض بالتحليل في القسم التالي من الورقة للصادرات إلى الدول المبرم بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات تجارة حرة؛ حيث تمثل كندا الشريك الأول وتستحوذ على نحو ١٨% من إجمالي الصادرات الأمريكية. بينما جاءت مصر في المرتبة الـ ٣٤ بنصيب يقدر بنحو ٠,٣% فقط.

الجدول ٥: أهم الدول المستوردة من الولايات المتحدة الامريكية لأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، بالألف دولار

م	الدولة	2017	2018	2019	% من اجمالي الصادرات لعام ٢٠١٩
1	كندا	282,458,772.0	299,768,502.0	292,381,890.0	17.7
2	المكسيك	243,498,516.0	265,442,787.0	256,374,085.0	15.5
٣	الصين	129,803,172.0	120,148,141.0	106,626,775.0	6.4
4	اليابان	67,587,237.0	75,229,208.0	74,652,745.0	4.5
5	المملكة المتحدة	56,256,134.0	66,312,723.0	69,156,508.0	4.3
6	ألمانيا	53,958,787.0	57,752,951.0	60,296,235.0	3.6
7	كوريا	48,350,483.0	56,506,611.0	56,897,327.0	3.4
8	نيوزيلاند	41,474,806.0	48,703,019.0	51,232,694.0	3.1
9	البرازيل	37,316,118.0	39,559,841.0	43,083,296.0	2.6
10	فرنسا	34,221,182.0	37,652,407.0	38,757,932.0	2.3
11	بلجيكا	29,924,030.0	31,426,914.0	34,768,918.0	2.1
12	الهند	25,648,342.0	33,502,792.0	34,409,590.0	2
13	سنغافورة	29,657,334.0	32,747,386.0	31,549,570.0	1.9
14	تايبي الصينية	25,736,008.0	30,560,439,0	31,218,811.0	1.8
34	مصر	3,990,453.0	5,050,861.0	5,485,805.0	0.3

المصدر: Trade map.

تحليل أثر اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على التجارة الخارجية لشركائها في هذه الاتفاقيات:

نستعرض فيما يلي الأثر على التجارة الخارجية لبعض الدول (المغرب، الأردن، كوريا الجنوبية، شيلي).

١- المغرب

تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ يناير ٢٠٠٤ ودخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠٠٦، وبذلك تدخل هذه الاتفاقية عامها الخامس عشر، ولكن لا يزال يُطرح العديد من الأسئلة حول مدى استفادة المغرب من انفتاحه على التجارة مع أكبر اقتصاد في العالم خصوصا أن جميع المعطيات تشير إلى أن المنتجات المغربية لم تستفد بالشكل المطلوب من هذه الاتفاقية، ويرجع البعض ذلك إلى عدم استطاعتها الاستجابة للضوابط التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على جميع المنتجات الواردة إليها وهو الأمر الذى حد من الآمال الطموحة للصادرات المغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

بلغت الصادرات المغربية للولايات المتحدة ٢٨٥,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥ قبل نفاذ اتفاقية التجارة الحرة ثم ارتفعت إلى ١٣٧٩,٧ مليون دولا رعام ٢٠١٨ بمتوسط معدل نمو قدره ٢٩,٤% سنويا. في حين بلغت الواردات المغربية من الولايات المتحدة ٦٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ وارتفعت إلى ٤٠٧٥ مليون دولار عام ٢٠١٨ بمتوسط معدل نمو ٣٧,٧% سنويا.

أما عن العجز في الميزان التجاري المغربي مع الولايات المتحدة فقد بلغ ٤٠٤,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ وارتفع إلى ٢٦٩٥ مليون دولار عام ٢٠١٨ بمتوسط معدل نمو ٤٣,٦% سنويا في حين ارتفع إجمالي العجز في الميزان التجاري بين المغرب ودول العالم بمتوسط معدل نمو قدره ١١,٤% سنويا.

الجدول ٦: التبادل التجاري بين المغرب والولايات المتحدة عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٨، (مليون دولار)

السنة	الواردات		الصادرات		الميزان التجاري	
	U.S	العالم	U.S	العالم	U.S	العالم
٢٠٠٥	٦٩٠	٢٠٨٠٣	٢٨٩	١١١٨٥	(٤٠٤,٥)	(٩٦١٨,٤)
٢٠١٨	٤٠٧٥	٥٣٢٥١	١٣٨٠	٢٩٣٣٠	(٢٦٩٥,٣)	(٢٣٩٢١,١)

المصدر: البنك الدولي.

ويتبين من ذلك أن اتفاق التجارة الحرة أثر بالسلب، ويبدو ذلك واضحا من تضاعف العجز في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية بمعدلات تتقارب من ٤ أضعاف معدلات ما قبل الاتفاق، أي أن الاتفاق كان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى البعض أنه من الأخطاء التي جعلت المغرب لا تستفيد من هذه الاتفاقية أنها ركزت على التبادل التجاري، في حين أنه كان يتعين عليها أن توقع على اتفاقية للتبادل التجاري والاستثمار؛ على اعتبار أن الولايات المتحدة تعتبر أكبر مستثمر في العالم. كما أن المغرب لم تعمل عند توقيع هذه الاتفاقية في عام ٢٠٠٦ على تقوية الهيكل الاقتصادي ورفع منافسته خصوصا أن الولايات المتحدة تفرض معايير صارمة على المنتجات التي تعرض في أسواقها، لذلك يضع المستورد الأمريكي هذه الاشتراطات على أي سلعة يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويضاف

إلى ذلك البعد الجغرافي وضعف النقل البحري الرابط بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن عامل اللغة يشكل أحد العراقيل أمام تطور التبادل التجاري بين الدولتين نظرا لأن النخبة الاقتصادية في المغرب هي نخبة (فرانكفونية)، بينما دخول السوق الأمريكية يقتضى التفكير والتعامل انطلاقا من النموذج التجاري الأمريكي، فضلا عن أن قدرة المغرب على جني ثمار الانفتاح على السوق الأمريكية ليست بالقوة الكاملة نظرا لانفتاحها على العديد من الدول المنافسة، بالإضافة إلى عدم توافر إنتاجية كبيرة تلبي متطلبات المغرب الطموحة. وتتحمل المنتجات المغربية هي الأخرى جزءا من المسؤولية لأنها لم تعمل على وضع سياسة هجومية تستهدف زيادة حصة المغرب.

وتبقى النقطة الإيجابية التي جناها المغرب من هذه الاتفاقية هي زيادة الاستثمارات الأمريكية في المغرب لأن العديد من الشركات الأجنبية بدأت في التعرف على المغرب عن طريق هذه الاتفاقية ونقلت بعض استثماراتها الأجنبية إليها.

٢- الأردن

تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠١/١٢/١٧ وتعتبر الأردن أول دولة عربية توقع اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة. وجدير بالذكر أن الأردن كانت سباقة أيضا في توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)عام ١٩٩٧ حيث استفادت بموجبها المنتجات الأردنية المصنعة في المناطق المؤهلة وغالبيتها من الملابس الجاهزة من الدخول إلى السوق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية، وذلك في إطار قرار الكونجرس الأمريكي رقم ٦٩٥٥ والذي يجيز منح إعفاء جمركي بالولايات المتحدة الأمريكية للسلع التي يتم إنتاجها بين إسرائيل والمناطق الصناعية المؤهلة وذلك مع تطبيق المنشأ التراكمي، ويعيب هذه الاتفاقية أنها تشترط نسبة مكون إسرائيلي وقصرها على مناطق محددة. ورغم استفادة الأردن من هذه الاتفاقيات إلا أنها سعت إلى إبرام اتفاق تجارة تم توقيعه في عام ٢٠٠١.

وحقق اتفاق التجارة الحرة نتائج ملموسة في هيكل التجارة الخارجية الأردنية، ونوضح فيما يلي تطور التبادل التجاري قبل وبعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة؛ حيث ارتفعت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٦٨ مليون دولار عام ٢٠١٨ بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ٤٧,٧% سنويا.

وبالنسبة للواردات فتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة في قائمة الدول المصدرة إلى الأردن؛ حيث بلغت صادراتها ٤٥٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠ قبل توقيع اتفاق التجارة الحرة وارتفعت إلى ١٧٦٤ مليون دولار عام ٢٠١٨ بمتوسط معدل نمو قدره ١٦,١% سنويا.

وتحول الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية من عجز قدره ٣٨٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى فائض قدره ٤ مليون دولار عام ٢٠١٨.

الجدول ٧: التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٨، (مليون دولار)

السنة	الواردات من		الصادرات إلى		الميزان التجاري	
	U.S	العالم	U.S	العالم	U.S	العالم
٢٠٠٠	٤٥٢	٤٥٣٩	٦٧	١٨٩٨	(٣٨٥)	(٢٦٤١)
٢٠١٨	١٧٦٤	٢٠٣١٠	١٧٦٨	٧٧٥٠	٤	(١٢٥٦٠)

المصدر: البنك الدولي.

يرى المحللون الأردنيون أن الاتفاقية حققت نجاحا مما يعكس العلاقات المتميزة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية حيث لم تستغرق المباحثات حول إبرام اتفاق التجارة الحرة وقتا طويلا، فضلا عن أنها تغلبت على المعوقات التي كانت تعتري الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية المناطق المؤهلة (الكويز).

٣- كوريا الجنوبية

دخلت اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ في ١٥ مارس، ٢٠١٢ وتشمل السلع والخدمات. وبتحليل بيانات التجارة الخارجية بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية، قبل وبعد نفاذ اتفاقية التجارة الحرة، يتبين أن صادرات كوريا إلى الولايات المتحدة كانت ٥٠٦٠٧ مليون دولار عام ٢٠١٠ ارتفعت إلى ٧٩٩٧٥ مليون دولار عام ٢٠١٩ بمتوسط معدل نمو قدره ٣,١% سنويا.

كما ارتفعت واردات كوريا من ٣٨٨٢٠ مليون دولار عام ٢٠١٠ إلى ٦٥٨٩٧,٣ مليون دولار عام ٢٠١٩ بمتوسط معدل نمو قدره ٣,٧% سنويا، كما كان الميزان التجاري يحقق فائضا لصالح كوريا قدره ١١٧٨٧مليون دولار عام ٢٠١٠ ارتفع إلى ٢٣٠٧٨ عام ٢٠١٩ بمعدل نمو قدره ٥% سنويا.

وجدير بالذكر أنه وفقا لتقرير مفوضية التجارة الأمريكية لعام ٢٠١٧، فإن اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا والولايات المتحدة الأمريكية كانت السبب في تضخيم العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع كوريا الجنوبية بشكل كبير، وأن الوقت قد حان للشروع في إعادة تقييم الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأخرى.

وقالت المفوضية في تقريرها المقارن مع الفترة السابقة لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين واشنطن وسيول (أي قبل عام ٢٠١٢)، إن صادرات الولايات المتحدة إلي كوريا الجنوبية شهدت تراجعا قدره ١,٢مليار دولار فيما نمت وارداتها من كوريا بأكثر من ١٣مليار دولار، وبناء علي ذلك فقد اتسع العجز التجاري الأمريكي مع كوريا الجنوبية بأكثر من الضعف وهي ليست النتائج التي يرجوها الشعب الأمريكي. وفي أكتوبر ٢٠١٧، اتفقت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية على بدء تعديل اتفاق التجارة الحرة الثنائي بينهما بناء على طلب واشنطن. وفي سبتمبر ٢٠١٨، وقع الرئيسان الأمريكي والكوري اتفاقية جديدة للتجارة الحرة بين البلدين، حيث أشار الرئيس السابق ترامب عند التوقيع أنه وعد منذ البداية بإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى، إلا أنه كما أسلفنا، برغم هذا التعديل لا يزال هناك عجز في الميزان التجاري الأمريكي لصالح كوريا، ويوضح الشكل التالي تطور تجارة الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية.

الشكل ٢: تطور تجارة الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٩)

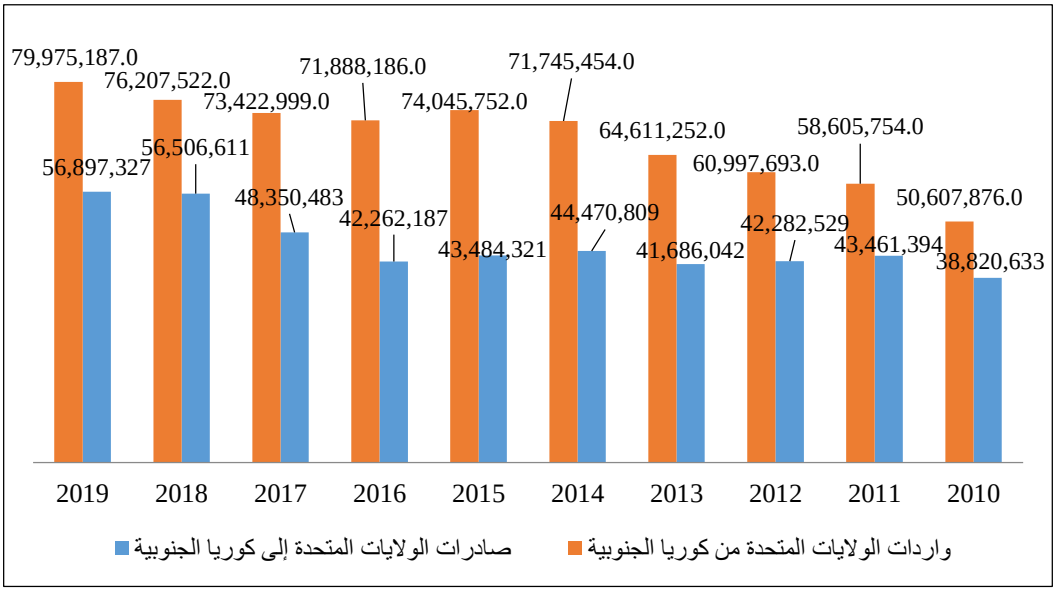

***المصدر*: البنك الدولي.**

٤- شيلي

دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي حيز التنفيذ في أول يناير ٢٠٠٤، وتشمل السلع والخدمات. وبتحليل أرقام التجارة الخارجية بين الدولتين، يتبين أن الصادرات من شيلي إلي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت من ٧٦٨٨ مليون دولار عام ٢٠١٠ إلى ١١١٥١ مليون دولار عام ٢٠١٩ بمعدل نمو قدره ٢,٤% سنويا. بينما ارتفعت وارداتها من الولايات المتحدة من ١٠٩٠٧ مليون دولار عام ٢٠١٠ إلى ١٥٧٧٦ مليون دولار عام ٢٠١٩ بمتوسط معدل نمو قدره ٢,٤% سنويا.

أما عن العجز في الميزان التجاري لدولة شيلي مع الولايات المتحدة، فقد ارتفع من ٣١٧٦ مليون دولار عام ٢٠١٠ إلى ٤٦٢٥ مليون دولار عام ٢٠١٩ بمتوسط معدل نمو قدره ٢,٤% سنويا.

يتبين من ذلك أن الاتفاقية نجحت في زيادة حجم التجارة بشكل متوازن بين الطرفين، ويوضح الشكل التالي تطور حجم التجارة بين شيلي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩).

الشكل ٣: تطور التجارة بين شيلي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)

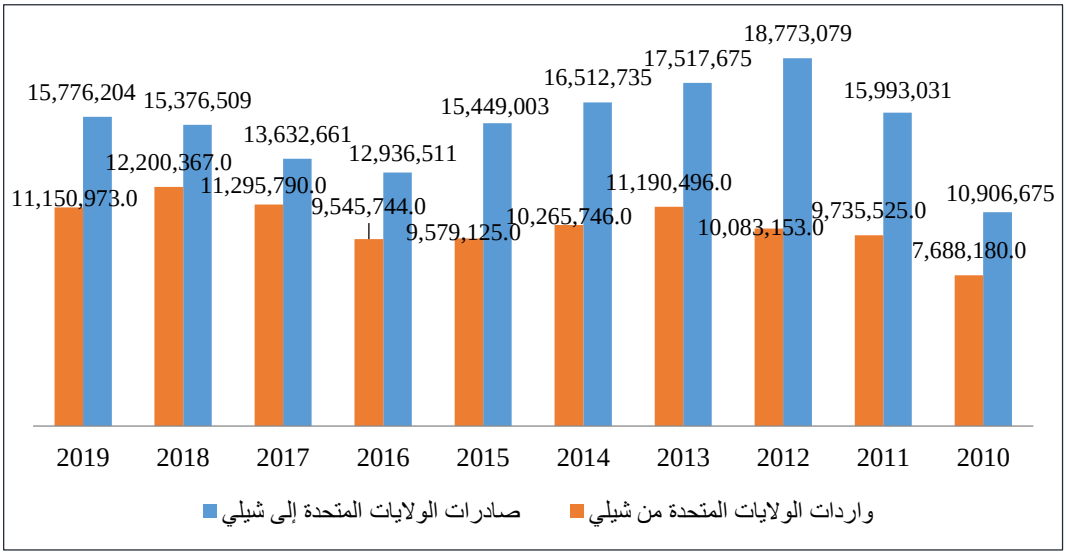

***المصدر*: البنك الدولي.**

ويتبين مما سبق حرص الولايات المتحدة الأمريكية على مراعاة الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة ولو كان على حساب الطرف الشريك، ويبدو واضحا أنها تحولت من الركود إلى التوسع في اتفاقيات التجارة الخارجية بغض النظر عما هو قائم، بحيث تكون المصالح الأمريكية هي التي لها الغلبة ولو على حساب الشركاء.

٤ - *تطور العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية*

ترتبط مصر بالولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات قديمة تمتد إلى القرن التاسع عشر، وتعود بداية هذه العلاقات إلي توقيع المعاهدة الأمريكية التركية التجارية في ٧ مايو ١٨٣٠، وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتحديدا عقب صدور القانون الأمريكي ٤٨٠لسنة ١٩٥٣بدأت المساعدات الأمريكية إلى مصر، واستمرت العلاقات الاقتصادية بعد ذلك سواء انقطاع أو انفراج على ضوء التطورات السياسية، وفي يناير١٩٨٨وافقت الإدارة الأمريكية على تعديل نظام تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر لتكون نقدا، بعد ذلك تطور التعاون الاقتصادي بين البلدين ليشمل مجالات عديدة وأصبحت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في تنمية ودعم المشروعات الإنتاجية المصرية تعكس متانة العلاقات المصرية الأمريكية في كافة المجالات، وسنستعرض فيما يلي أهم المراحل في هذا المجال.

وفي سبتمبر عام ١٩٩٤ تم توقيع مشروع الشراكة من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية، حيث تم تشكيل ثلاث لجان لتتولى تنفيذ اتفاق المشاركة بين البلدين وهي اللجنة المشتركة للتنمية الاقتصادية، والمجلس المشترك للعلم والتكنولوجيا، والمجلس الرئاسي المصري الأمريكي بالإضافة إلى عدد من اللجان الفرعية في مجالات البيئة والتعليم التجارة والتكنولوجيا.

- الاتفاق الإطاري في مجال التجارة والاستثمار TIFA:

تم التوقيع على هذا الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ١٩٩٩ بواشنطن والذي كان يهدف إلى التوسع في مجالي التجارة والاستثمار من خلال تشجيع وتسهيل التبادل التجاري في السلع والخدمات وتحسين المناخ

للتنمية طويلة الأجل والتنوع في التجارة بين البلدين، ويعد هذا الاتفاق الإطاري خطوة أولى نحو بدء التشاور بين الطرفين لإنشاء اتفاق تجارة حرة.

- الإعداد لاتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة في ٢٠٠٥:

قام الجانبان المصري والأمريكي بالدخول في مشاورات حول المجالات المزمع إدراجها في اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة، وذلك في عام ٢٠٠٥، و تم عقد اجتماعات عبر الفيديو (Video Conferences) بين الجانبين في هذا الوقت حول مختلف الموضوعات التجارية، ومن أبرزها الاستثمار والملكية الفكرية وخدمات الاتصالات، إلا أن هذه المشاورات لم تسفر عن البدء في مفاوضات رسمية في هذا الشأن بسبب قرار منفرد من جانب الولايات المتحدة بعدم الاستمرار في هذا الموضوع لأسباب سياسية لا علاقة لها بالتجارة أو الاستثمار.

- المبادرات المصرية في بعض المجالات التجارية والمعلن عنها في إبريل ٢٠٠٩:

في إطار التعاون بين الجانبين المصري والأمريكي بشأن الرد على التقرير السنوي الذي يصدر عن مكتب الممثل التجاري الأمريكي (USTR) والمعنون Special 301، والخاص بتقييم مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية في عدد من الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة بها أوجه قصور في هذا الشأن ومن بينها مصر، قامت مصر بتطوير أسلوب تعاملها مع هذا التقرير فأصبحت تقدم رداً رسمياً إلى الجانب الأمريكي والذي يطلق عليه Submission، ويتضمن التعليق على مسودة هذا التقرير قبل صدوره رسمياً في شهر إبريل من كل عام، وقد نتج عن هذا الرد الرسمي البدء في حوار بين الجانبين حول كيفية التعاون لتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية في مصر بدلاً من الرد على الانتقادات الأمريكية الواردة بالتقرير، مما انتهى برفع اسم مصر من قائمة المراقبة الأولية Priority Watch List إلى قائمة المراقبة Watch List وذلك في عام ٢٠٠٨.

وقد نتج عن هذا التحسن في تقييم مصر بهذا التقرير تشجع الجانب المصري في التوسع في مجالات التعاون بين الجانبين، حيث تقدمت مصر إلى الـUSTR في إبريل ٢٠٠٩ بأربع مبادرات تشمل المجالات الآتية:

١. حقوق الملكية الفكرية.

٢. تسهيل التجارة.

٣. خدمات التوزيع والخدمات اللوجستية.

٤. حماية المستهلك والمنافسة.

- مشاركة دوفيل:

قامت مجموعة دول الثماني G8 بالاتفاق مع كل من مصر وتونس في ٢٧ مايو ٢٠١١، وبمشاركة من الكويت وقطر والسعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى مشاركة تسع مؤسسات مالية دولية في تمويل هذه المشاركة بمبلغ يصل إلى ٣٨ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وهذه المؤسسات هي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد

العربي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وقدمت هذه الأموال إلى الدول العربية المستفيدة من هذه المشاركة وهي مصر وتونس والمغرب والأردن.

وتتخذ هذه المشاركة إطاراً طويل الأجل من أجل دعم التغييرات التاريخية التي تشهدها بعض الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تعتمد على عنصرين رئيسيين وهما العنصر السياسي من أجل دعم التحول الديمقراطي في البلاد والعنصر الاقتصادي من أجل دعم الاستراتيجيات التنموية والمستدامة، وذلك في المجالات التالية:

١. الشفافية والحوكمة.

٢. الضمان الاجتماعي والاقتصادي.

٣. خلق فرص عمل.

٤. قيادة القطاع الخاص للنمو الاقتصادي.

٥. التكامل الإقليمي والعالمي.

- مبادرة الرئيس الأمريكي المعلن عنها في ١٩ مايو ٢٠١١ للمشاركة في مجال التجارة والاستثمار مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار مشاركة دوفيل:

أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩ مايو ٢٠١١ عن مبادرة جديدة في مجالي الاستثمار والتجارة مع مصر وبعض الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الدول العربية المستفيدة من مشاركة دوفيل)، والتي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار وخلق فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية وتحقيق التكامل الإقليمي وتشجيع التنافسية وتعزيز التجارة والاستثمار بين هذه الدول والولايات المتحدة.

وقد نتج عن المناقشات التي تمت بين الجانبين المصري والأمريكي في إطار هذه المبادرة الجديدة موافاة الجانب المصري بورقة أمريكية تتضمن المجالات المقترحة من جانب الولايات المتحدة للتعاون فيها بهدف تفعيل هذه المبادرة المعنونة "Concept Paper for Egypt"، وهذه المجالات هي تسهيل التجارة والإجراءات الجمركية والشفافية وفي التشريعات ومعايير الصحة والصحة النباتية والمواصفات والاستثمار والخدمات وسلاسل التوريد بالإضافة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشتريات الحكومية والملكية الفكرية والابتكار وحقوق العمال وضمان تقديم الحماية الاجتماعية إليهم.

تقييم مبادرة الرئيس الأمريكي

١. خلافاً للاعتقاد السائد لدى العديد من الجهات بالجانب المصري بأن المبادرة الأمريكية للتجارة والاستثمار والمعلن عنها في ١٩ مايو ٢٠١١، تمثل إطاراً جديداً للتعاون فيما بين مصر والولايات المتحدة، إلا أنه وفي حقيقة الأمر ووفقاً للإعلان الصادر عن وزراء الخارجية لمشاركة دوفيل "Deauville Partnership" في ٢٠ سبتمبر ٢٠١١

وذلك في فقرته رقم ٢٣، فإن هذه المبادرة الجديدة ما هي إلا امتدادا وتفعيلاً لأوجه التعاون القائمة بالفعل بين البلدين، والتي وصفها هذا الإعلان بأنها "الاتفاقات الراهنة".

٢. هذا الموقف الحالي لا يعدو كونه سلسلة من التطور في إطار التعاون بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مبنيةً على الأطر السابقة.

٣. اتضح خلال الأعوام السابقة عدم جدية الجانب الأمريكي في أن يعكس إطار التعاون الحالي تقدماً ملحوظاً بين البلدين وبالصورة التي تُحقق مصالح حقيقية لمصر.

٤. الإطار الأوسع والذي أتت في إطاره المبادرة الأمريكية، وهو مشاركة دوفيل، يمثل منظومة كبيرة جداً من حيث عدد الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالتجارة والاستثمار والتمويل ومكافحة الفساد المشاركة بها، فضلاً عن أن الرقم المعلن عنه في إطار هذه المشاركة والمخصص لمساعدة هذه الدول العربية وهي مصر والأردن والمغرب وتونس والذي يبلغ ٣٨ مليار دولار كما ورد بالفقرة ١٧ من إعلان دوفيل يوحي بأن الأمر في هذه المرة قد يتسم بقدر كبير جداً من الجدية يفوق ما سبق وجرى العمل عليه عند التعاون مع الولايات المتحدة، فضلاً عن أن البيان الموقع من قبل الـ ٩ مؤسسات المالية الدولية قد أكد على التزام المؤسسات المالية الكبيرة بتنفيذ مشاركة دوفيل، وهو ما يعزز من حق مصر في التحفظ على التوجهات الأمريكية المبينة في مبادرة الرئيس الأمريكي سالفة الذكر.

٥. الكثير من المطالب الأمريكية الواردة بهذه الورقة لا تتضمن سوى مجالات تحقق المصالح الأمريكية ولا تلبي الاحتياجات المصرية، فضلاً عن أنها قد تتضمن المزيد من الالتزامات والأعباء على العاتق المصري، على سبيل المثال مطالب بتحرير بعض الخدمات ومطالب أخرى تتعلق بالاستثمار والتي لو قامت مصر بالموافقة عليها فإنها ستطبق بالنسبة لكل الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) وذلك لعدم وجود إطار تفضيلي يجمع بين البلدين، مما سيؤدي إلى تعرض القطاعات المصرية إلى تنافسية شديدة من أغلب دول العالم ودون مقابل ملموس.

- بروتوكولات في مجال تيسير التجارة ومبادئ الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات: قام وفد أمريكي بزيارة مصر في أغسطس ٢٠١٢ لتحديد أوجه الدعم والمساندة لمصر فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار من خلال:
  - توقيع بروتوكول تسهيل التجارة
  - توقيع بروتوكول استثمار
  - توقيع بروتوكول تكنولوجيا المعلومات
  - تعظيم الاستفادة من المناطق الصناعية المؤهلة والنظام المعمم للمزايا

وقد حقق الطرفان تقدما في المفاوضات بشأن الاتفاق على بروتوكول تيسير التجارة وتبني المبادئ الأساسية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)

تم توقيع هذا البروتكول عام ٢٠٠٤ بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وتقضي الاتفاقية بالسماح للصادرات المصرية بالدخول للأسواق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية أوالقيود الكمية بشرط أن تكون من إنتاج المشروعات في المناطق المؤهلة وأن يشكل المكون الإسرائيلي في هذه المنتجات ١١,٥% تم تخفيضها إلى ١٠%، في الوقت الذي تتمتع به الأردن بنسبة مكون إسرائيلي قدرها ٨,٥%.

ويوضح الشكل التالي تطور الصادرات في إطار بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩). حيث شهدت الصادرات المصرية في إطار الكويز تذبذبا في قيمها، فقد أخذت في الارتفاع حتى عام ٢٠١١ (ماعدا عام ٢٠٠٩)، ومن ثم استمرت في تذبذبها بين الانخفاض والارتفاع حتى بلغت أكبر قيمة لها عام ٢٠١٩.

الشكل٤: تطور الصادرات في إطار بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

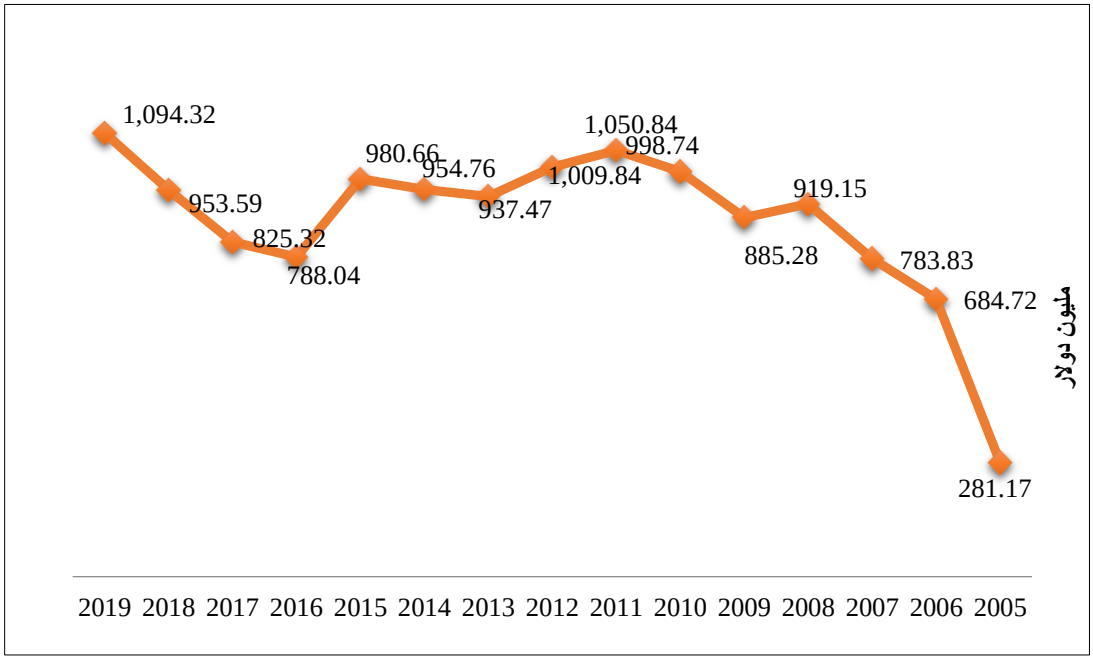

المصدر: إحصائيات الولايات المتحدة الأمريكية.

اختلفت الآراء حول مدى استفادة مصر من هذه الاتفاقية على مدار الأعوام السابقة خاصة بعد رغبة الجانب الأمريكي في التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة. كما أن استفادة الصناعة المصرية من هذا الاتفاق حتى الآن محدودة بجانب محدودية عدد الشركات التي استفادت فعليا منه؛ حيث يبلغ عدد الشركات المسجلة حوالي ١١٠٠ شركة، ويبلغ عدد الشركات التي استفادت فعليا ٣٩٣ شركة، تراجع حاليا إلى ٢٠٠ شركة.

ويوضح الشكل التالي أهم ١٠ صادرات مصرية في إطار المناطق الصناعية المؤهلة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)، وتتركز بالأساس في الملابس الجاهزة والمنسوجات، والسجاد، والمنتجات الغذائية، والزجاج.

الشكل ٥: أهم ١٠ صادرات مصرية في إطار المناطق الصناعية المؤهلة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)

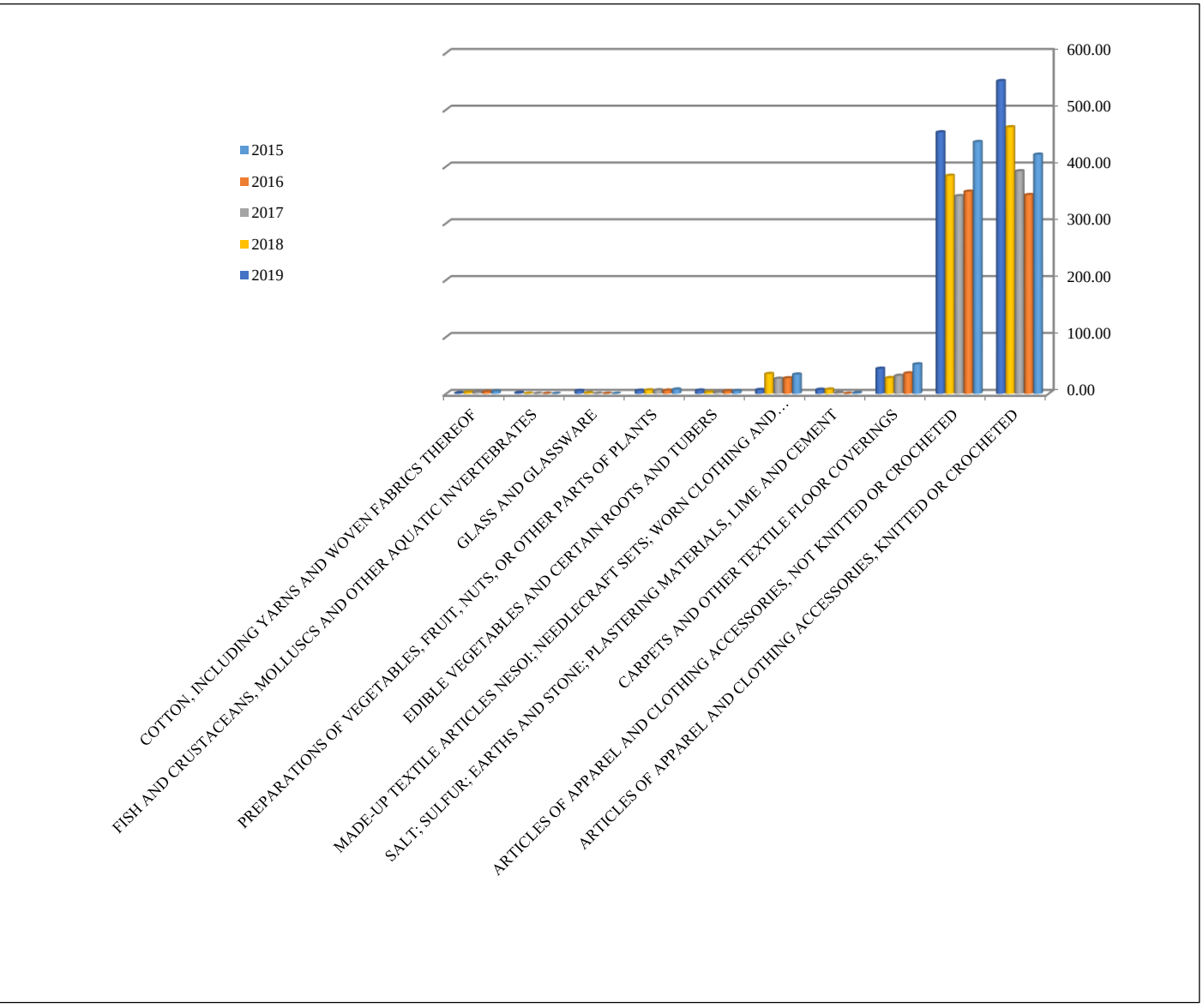

المصدر: Trade map.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البروتوكول يغلب عليه البعد السياسي لضمان استمرار تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل والأردن كما أن الإعفاء الجمركي يتم تنفيذه من جانب واحد وهي الولايات المتحدة الأمريكية ولا تقدم مصر أي تنازلات. وحتى الآن لم يستفد من هذا الاتفاق سوى ثلاثة قطاعات، هي الملابس الجاهزة والمنسوجات والمنتجات الغذائية وأخيرا الصناعات الزجاجية التي انضمت في العامين الأخيرين.

أما المستفيد الأكبر فهي الملابس الجاهزة والتي بلغت أقصاها (٨٧٠ مليون دولار) في عام ٢٠١٩، ولم يتم تحقيق معدلات النمو المرجوة، يليها المستفيد الثاني وهو المنتجات الغذائية، والتي لم تتجاوز ٩ مليون دولار عام ٢٠١٥

والذي يمثل رقما متدنيا إذا قيس بالإمكانيات المتاحة للتصدير من هذا القطاع. أما منتجات الزجاج فقد بدأ تصديرها عام ٢٠١٨ ولم تتجاوز صادراتها ٣ مليون دولار في السنة.

ويتضح مما سبق محدودية الاستفادة من هذا البروتكول رغم ما كان يحيط به من آمال.

النظام المعمم للمزايا (GSP)وهو نظام تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة من الدول النامية والأقل نموا والتي بلغ عددها ١٣٠ دولة، حيث يجيز للولايات المتحدة منح إعفاء جمركي لحوالي ٣٤٠٠ سلعة بشرط ألا يقل المكون المحلي عن ٣٥% وأن يكون الشحن مباشرة وتقديم بعض المستندات الخاصة بميزانية الشركات ودفع الأجور ومدى الاهتمام بالعمالة.

وقد حظي هذا النظام برعاية كبيرة باعتباره نظام يخدم الدول النامية ويقوي تنافسية صادراتها إلى السوق الأمريكية، إلا أن حقيقة الأمر هي أن معظم الدول المتمتعة بهذا النظام هي التي تتنافس فيما بينها للتشابه الكبير في هياكل إنتاجها، ويوضح الشكل التالي تطور صادرات مصر في إطار الـ GSP خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨) والتي تراوحت ما بين ٤٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٩٨ مليون دولار عام ٢٠١٨.

الشكل ٦: تطور صادرات مصر في إطار الـ GSP خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

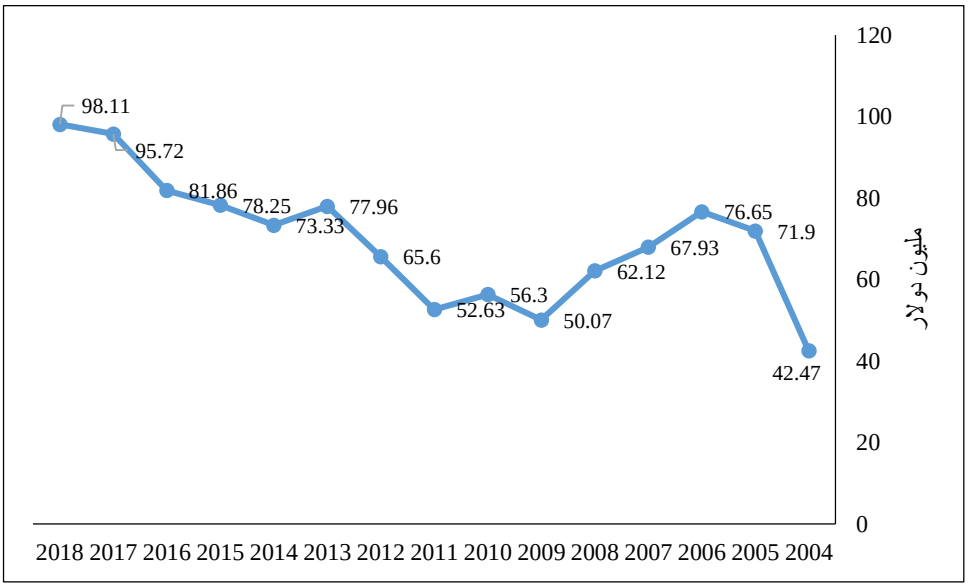

المصدر: إحصائيات الولايات المتحدة الأمريكية.

ويوضح الشكل التالي أهم ١٠ صادرات في إطار الـ GSP خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) والتي تتركز في عدد من السلع كمنتجات البلاستيك، والزجاج، والمنتجات الغذائية، والألومنيوم.

الشكل ٧: أهم ١٠ صادرات في إطار الـ GSP خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)

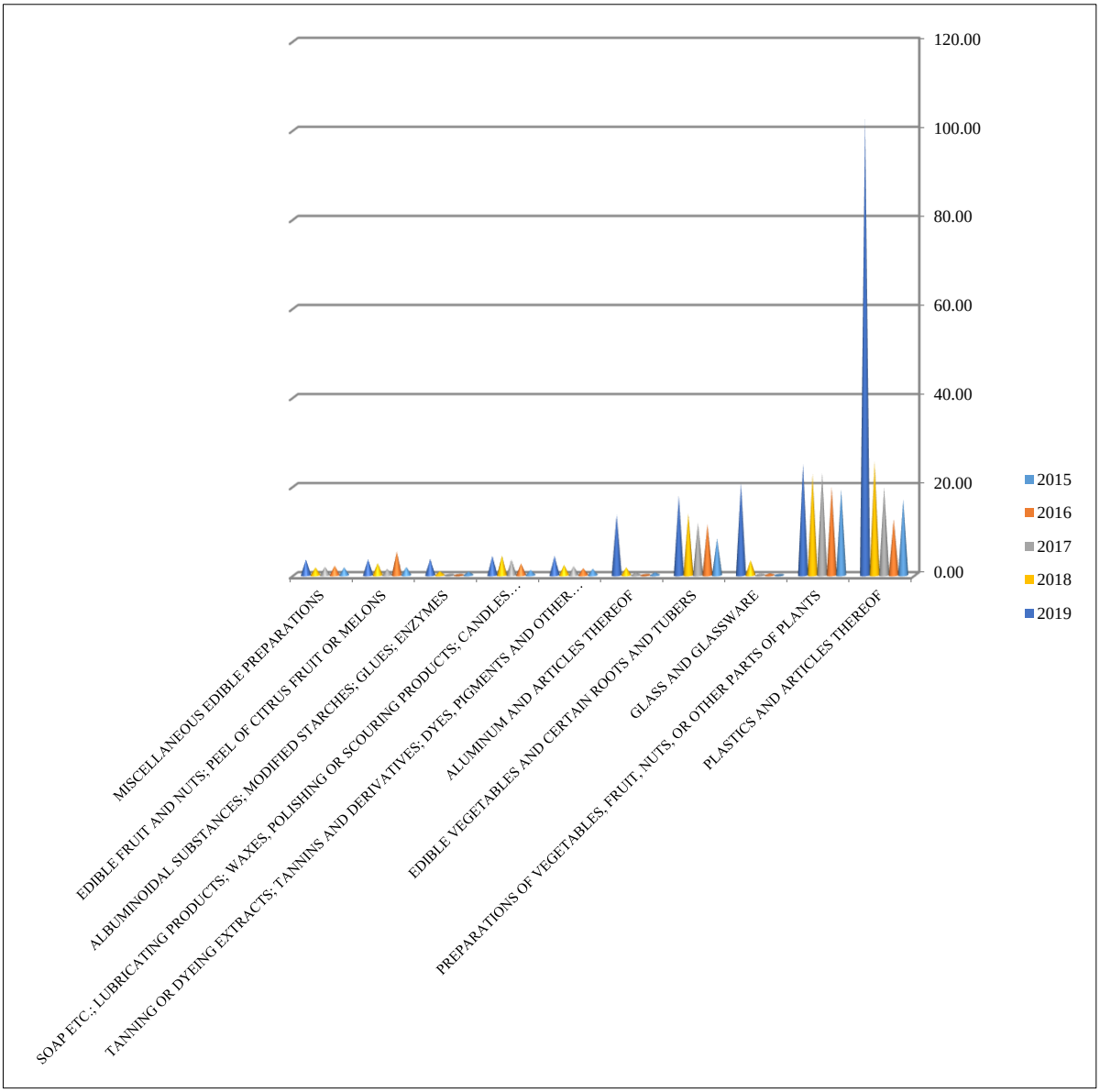

المصدر: إحصائيات الولايات المتحدة الأمريكية.

ويوضح الشكل التالي أداء الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩) في إطار البرامج المختلفة:

الشكل ٨: أداء الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

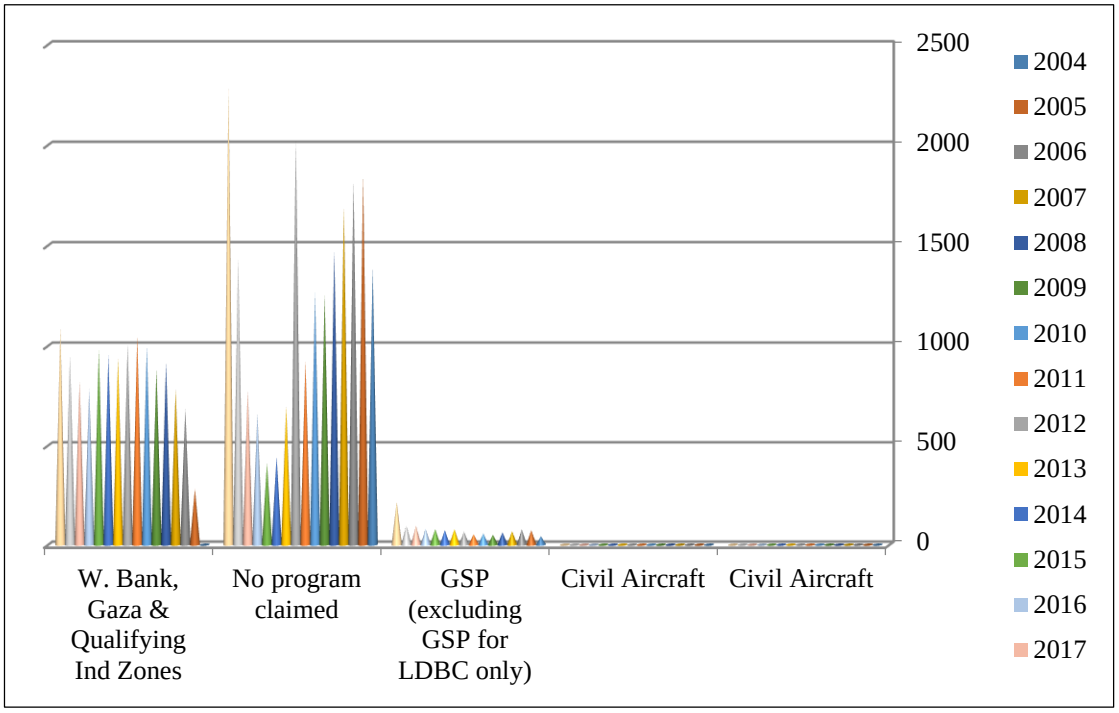

المصدر: Trade map.

٥- *الطريق إلى اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوقعات تأثيرها على الاقتصاد المصري*

في البداية يتعين الإشارة إلى أن مصر بعد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات، والذي كان من أهم أركانه تحرير التجارة الخارجية، وقد واكب ذلك نجاح جولة أوروجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية، قد تقدمت بخطي سريعة في عقد اتفاقيات تجارة حرة تستهدف الانفتاح على الأسواق المستهدفة للصادرات المصرية والوصول إلى أكبر حجم من المستهلكين، حيث تم إبرام الاتفاقيات التالية:

- اتفاق التجارة الحرة العربية الكبير (جافتا).
- اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي.
- اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا.
- اتفاق السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا).
- اتفاقية أغادير (مصر، الأردن، المغرب، تونس).
- اتفاق التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (افتا).
- اتفاق التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية (الميركسور).
- اتفاقيه المناطق الصناعية المؤهلة (كويز).

وقد اختلفت الآراء حول إبرام هذه الاتفاقيات ما بين مؤيد ومعارض، ولكن من خلال تقييم هذه الاتفاقيات عبر سنوات العمل بها، تبين أن إيجابياتها تفوق أي سلبيات مدعى بها.

ولا يخفي أن العامل السياسي له دور فعال سواء في خروج هذه الاتفاقيات إلى النور أو فيما تحققه من نجاحات.

وقد كان التفكير في عقد اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية محل جدل واسع، فيري البعض من رجال الأعمال أن مجرد الإعلان عن بدء المفاوضات لعقد اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية سيفتح الباب لكثير من الشركات العالمية لضخ استثمارات كبيرة في مصر، وأن هناك حاجة ماسة لتوفير فرص تصديرية كبيرة في سوق ضخمة مثل السوق الأمريكية، وأن الدول التي وقعت اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية شهدت ارتفاعا ملموسا في صادراتها، كما أن مصلحة الاقتصاد المصري تستلزم عقد اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وأن الخوف علي الصناعة من هذا الاتفاق غير مبرر بالمرة، خاصة وأن مصر شريك في اتفاقيات تجارة حرة متعددة ولم يؤدِ ذلك إلى انهيار الصناعة المصرية بالإضافة إلى أن هناك تجارب مع دول عربية لديها اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة، ولم يؤدِ ذلك إلى توقف صناعاتها، كما أن هيكل الصناعة الأمريكية يختلف عن هيكل صناعات دول أخرى مثل الهند والصين ، فضلا عن أن عقد اتفاق تجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية ينهي الاعتماد على مكون إسرائيلي للاستفادة بالإعفاء الجمركي في إطار اتفاقية (الكويز)، أضف إلي ذلك أن العديد من الدول المنافسة للصادرات المصرية في السوق الأمريكية تتمتع بإعفاء جمركي في إطار اتفاق التجارة الحرة مما يضعف تنافسية الصادرات المصرية.

وعلى الجانب الآخر، هناك معارضين لعقد اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنه من وجهة نظرهم سيؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وأن مراجعة العجز في الميزان التجاري بين مصر والولايات المتحدة تكشف عن عجز كبير لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ما يستهدف من هذا الاتفاق لتحقيق معدلات النمو المخطط لها يستلزم إحداث تطوير شامل في منظومة التصدير وإزالة الأعباء التي تتحملها الصادرات والقضاء علي البيروقراطية، كما أن هناك دول صغيرة تصدر بعشرين ضعف صادرات مصر مثل فيتنام، والتي كنا نسبقها أصبحت تعتمد على نظم متطورة وحديثة في التعامل مع فكر الصناعة من أجل التصدير.

وبين الفريق المؤيد والفريق المعارض لاتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، هناك فريق يشكك في إمكانية التوصل إلى تفاوض فعال بين السلطات الأمريكية ونظيرتها المصرية نظرا لأن الجانب الأمريكي لديه بعد سياسي يعارض هذا التفاوض، حيث يرى أن عقد اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يقضي تماما على اتفاقية (الكويز) والدليل على ذلك رفض الجانب الأمريكي مجرد الإشارة إلى التفاوض حول هذا الاتفاق وأن الاتفاق الأطاري للتجارة والاستثمار (Trade and Investment Framework Agreement (TIFA)) الذي سبق التوصل إليه غير مجدٍ وأن الجانب الأمريكي اضطر إلى إبرامه إرضاءً للجانب المصري، وأن كل الجولات التي تم عقدها في إطار هذا الاتفاق، لم يتم التوصل خلالها حتى إلى الإشارة لبدء التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة.

- **سلبيات وإيجابيات عقد اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية:**

رغم أن عقد اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة تحكمه تماما الاعتبارات السياسية وهذا ما سبق إيضاحه من مماطلة الجانب الأمريكي في الإشارة إلى بدء التفاوض طوال هذه الاتفاقية، إلا أن البعض لا يزال لديه أمل في عقد هذه الاتفاقية متصورا أنها ستعمل على تدفق الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية.

ولذلك يجب التعرف على إيجابيات وسلبيات عقد اتفاق تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية:

أولا: الإيجابيات

١. فتح الباب لكثير من الشركات العالمية لفتح استثمارات كبيرة في مصر، بمجرد الإعلان عن بدء التفاوض لعقد هذا الاتفاق.

٢. توفير فرص تصديرية كبيرة في سوق كبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. إتاحة الفرصة للشركات المصرية للوصول إلى أحدث التقنيات من خلال تدفقات الاستثمار المشترك مع الشركات الكبيرة ومتعددة الجنسيات.

٤. زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في السوق الأمريكية.

٥. الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة وتطويرها، وانعكاس ذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة.

٦. التحرر من الشروط الحالية الخاصة بالتصدير من خلال اتفاقية الكويز.

٧. زيادة النمو الاقتصادي المترتب على تدفق الصادرات إلى أكبر سوق.

ثانيا: السلبيات

١. تخفيض الرسوم الجمركية ثم الوصول إلى إعفاء تام يخفض من مستوى الحماية على الإنتاج المحلي، مما يقلل من تنافسيته في السوق المحلية أمام الإنتاج الأمريكي المثيل مما ينعكس سلبا على اقتصاديات الصناعة المصرية، وما يترتب على ذلك من خفض العمالة.

٢. زيادة العجز في الميزان التجاري المصري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. المعايير الصارمة التي تتطلبها السوق الأمريكية، والتي يصعب على عديد من الصناعات المصرية التوافق معها.

٤. الآثار المترتبة على استمرار طلب الجانب المصري التفاوض لعقد اتفاق تجارة حرة واستمرارية إعراض الجانب الأمريكي، مما يفهم منه أن ذلك بداية لفرض الجانب الأمريكي شروطا تضر المصالح المصرية.

٥. التخفيض في الرسوم الجمركية والوصول إلى الإعفاء سيؤثر على حصيلة الجمارك المصرية حيث لا تزال السياسة المالية في مصر تعتمد في إيراداتها على الضرائب غير المباشرة، وعلى وجه الخصوص الحصيلة الجمركية.

الخاتمة

استعرضت هذه الورقة كل ما يتعلق بالجهود المبذولة لتحسين منظومة التجارة الخارجية وإزالة القيود التي تعترضها، والمنهجية التي انتهجتها سياسة التجارة الخارجية نحو الانفتاح على العالم وتوسيع الأسواق أمام الصادرات المصرية باعتبارها الطريق الأمثل لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة والتي لا يمكن الوصول إليها إلا بالتوسع في الأسواق للمنتجات المصرية، إلا أن اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تحيط به تساؤلات، فرغم أن التوجه السياسي والاقتصادي المصري قد استقر رأيه على أهمية هذا الاتفاق، إلا أن موقف الجانب الأمريكي ينتابه الغموض رغم التحسن الملحوظ في العلاقات السياسية، لذلك يستلزم الأمر أن يرفع الإنتاج المصري قدرته التنافسية ذاتيا ومستوى جودته ليتغلب على المعايير الصارمة التي ستواجهه في أسواق عديدة خلال المرحلة القادمة، وهذا يتطلب أن تعيد الدولة النظر في سياستها وقوانينها وإجراءاتها التي تحد من القدرة التنافسية للإنتاج المصري للتصدير وتقديم الحوافز التي تحقق للإنتاج المصري المنافسة العادلة على الإنتاج المثيل من الدول المنافسة التي تحظى بمميزات وحوافز متعددة تقدمها الحكومات.

ويجب أن يأخذ المفاوض المصري في الاعتبار تحقيق التوازن بين المصالح والمكاسب والخسائر المترتبة على الاتفاقية، بحيث يراعي التفاوت الكبير بين هيكل الاقتصاد المصري ونظيره الأمريكي، حيث إن هذا التفاوت لا يصح معه التساوي في الالتزامات، وهذا ما تم نهجه في اتفاق المشاركة مع الإتحاد الأوروبي، حيث تم إعفاء السلع الصناعية المصرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي إعفاءً كاملا من أول يوم دخول الاتفاق حيز النفاذ في حين يتم التخفيض التدريجي للواردات الأوروبية إلى مصر في فترة تصل إلى ١٥ عاما دون التطرق إلى أي موضوعات أخرى تتعلق بالتجارة.

كما أنه من المحاذير التي يتعين النظر إليها أن يقتصر الاتفاق على التجارة في السلع والاستثمار وما سيُتخذ حيالها من إجراءات لفتح الأسواق، دون التطرق للتجارة في الخدمات بأنواعها والمشتريات الحكومية والعمل ... الخ كما حدث في الاتفاق المغربي؛ حيث يسعي الجانب الأمريكي إلى الحصول على مميزات تفوق ما تم الاتفاق عليه في إطار منظمة التجارة العالمية وبما يتعارض مع المصالح المصرية.